

الفعلية من خصائصها امتناع الاقتصار على احد المعنولين وانما لم يرد الاقتصار
 فيها لانها داخل على المبتدأ وانما لم يرد على الاستغناء من الجوزية لانها لا يخرجها
 كذا ذلك لا يستغنى احد المعنولين من صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك
 تقول فيها اعطيت بي او لا تذكر ما عطفه او اعطيت درهما ولا تتركها
 من اعطيت واما المعنولان معا فانك ان شئت عنهما جميعا وتقول هما شئنا
 في قولهم انما لم يرد في قولهم فلان يعطى ويمنع قول والى ربهما
 وسائر ما علم ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى التي لا يجوز فيها الا
 حال ولا يجوز في الالف والبتة وذلك اذا كانت معرفة لان التعريف معنى
 العلمية والالف والبتة على مفعولها على جميعها ان الثانية التي يحسن فيها
 الالف والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيد
 ظننت منطلقا وانما بالان واحده من المعنولين تقدم والفعل ارفع
 بينهما من ممتزج وجه وعدم من وجوه الثالثة والالف يكون الفاء فيها
 الحسن وذلك عند التثنية وذلك لان الفعل لا يظن في التقديم بوجه
 ففعله ارفع وحسن الفاء وانما حصل الفاء بهما الافعال ولم يرد في غيرهما
 من الافعال ذات المعنولين لانه انما فيهما لا يفسد معنى الكلام لانك

اذ قلت زيد ظننت معيتم كان بمنزلة قولك زيد معيتم فظن ولو قلت زيد
 اعطيت درهم وزعت انك زيد زيد درهم في اعطاء اخذ فعل
 والتعليق بالاسم هو او الامام وانما عطف هذا الاستفهام لان الاستفهام
 يقتضي صدر الكلام وكذا الامام فيجعلان الفعل لا يعمل لفظا فان قلت
 قلت زيد عندك ام عمر و علمت زيد منطلقا كان الخبران في موضع نصب
 لان العلم واقع عليهما وقد علمت الاستفهام لفظا ولا يكون التعليق
 في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت زيد درهم لان ذلك لا يجوز في الفعل
 وبغير الكلام وانما سمي هذا التعليق لان هذا الافعال ما كانت واقعة
 على كبرياء في الحقيقة كانت معلومة من هذا الخبر وهي غير معلومة لفظا
 معلومة من جهة غير معلومة من جهة فبها بالمرات المعلقة وهي التي نسبت بغير
 يعمل لا مطلقا الزام في العوالم المعنوية قد مضى لان خبر بالوالم
 المعلقة التي هي السامجة وتبع القرب المعنوية وهو شئان عند
 سبويه وثمة عند ابن الحسن الصفين الاول المابتدأ
 وهو مفعول الاسم من العوالم المعلقة للاسناد وقد عرفت فيما تقدم
 ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون لسان فيه حظه وانما هو مفعول خبره

الى من الرصد الما الالبته
 الى كونه في حقه علم الموقوف